# هل هنّ قائدات المستقبل، أم دخلت أسماؤهنّ القوائم عشوائياً ؟

## المرشحات الإناث في الانتخابات البلدية التونسية 2018

إعداد كل من جوليا كلارك، وألكساندرا بلاكمان،
وآيتوغ شاشماز

يوليو 2018

Democracy International

Democracy International, Inc.7600 | جادة ويسكونسين، الجناح 1010|بيثيسدا، ميريلاند 20814| +1.301.961.1660

# هل هنّ قائدات المستقبل، أم دخلت أسماؤهنّ القوائم عشوائياً؟

## المرشحات الإناث في الانتخابات البلدية التونسية 2018

**ألكساندرا بلاكمان، جوليا كلارك، آيتوغ شاشماز[1]**

## مقدمة

لقد كانت الانتخابات التونسية التي أجريت في السادس من مايو أول انتخابات محلية - يتم عقدها منذ انطلاق المسارر الديموقراطي، بعد فرار زين الدين بن علي في يناير 2011. قد تم تأجيلها عديد المرات ترشح في هذه الانتخابات أكثر من 45,000 شخص يتبعون إلى أحزاب وقوائم مستقلة مختلفة في 350 بلدية في جميع أنحاء تونس. ونتج عن نمط الكوتات "المغلق" أن كان نصف المرشحين من الإناث.[2]

وبحسب قانون الانتخابات الصادر في عام 2017، يجب أن تستوفي القائمة كلا الشرطين التاليين (1) التكافؤ العمودي (يجب أن يتناوب المرشحون في القائمة بين ذكر وأنثى)، و(2) التكافؤ الأفقي (يجب أن يكون لدى الأحزاب عدد متساوٍ من القوائم التي يترأسها ذكور وإناث في جميع الدوائر الانتخابية التي تترشح فيها).[3] وبالرغم من استخدام قاعدة التكافؤ العمودي في الانتخابات الوطنية في عاميّ 2011 و 2014، إلّا أن أغلبية القوائم ترأسها الرجال، وكنتيجة كان 31 بالمئة (بدلاً من 50 بالمئة) من البرلمانيين المنتخبين من الإناث.

---

[1] قدّم كل من التالي ذكرهم دعمهم السخي لهذا المشروع: Democracy International (DI)، ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، وجامعة ستانفورد (البرنامج العباسي في الدراسات الإسلامية ومعهد فريمان سبوغلي)، والمشروع الخاص بالعلوم السياسية في الشرق الأوسط (POMEPS)، وجامعة هارفرد (مركز دراسات الشرق الأوسط ومعهد العلوم الاجتماعية الكمية). **ترجمة**: هالة إبراهيم. **تحرير**: رانية سعيد.

[2] تستخدم تونس نظاماً انتخابياً بتمثيل نسبي يُبنى على قوائم مغلقة، وفيه يقدم المستقلون والأحزاب قوائم بالمرشحين المرتبين، بحيث يتساوى عدد المرشحين عدد مقاعد المجالس البلدية. وعندما يتم تضمين القوائم البديلة، يكون عدد المرشحين الإجمالي أقرب إلى 55000؛ بعض المصادر تبلغ عن هكذا رقم.

[3] بشكل عملي، يعني هذا أن الأحزاب التي ترشحت في عدد زوجي من البلديات يجب عليها تقديم عدد متساوٍ من القوائم التي يرأسها الذكور والإناث، بينما استطاعت الأحزاب التي ترشحت في عدد فردي من البلديات الترشح بقائمة إضافية يترأسها ذكر أو أنثى. ولا تشمل قاعدة التكافؤ الأفقي الأحزاب التي ترشحت عبر قائمة واحدة في بلدية واحدة - وكذلك القوائم المستقلة والتي بحسب التعريف تترشح فردياً في كل بلدية.

ولنا أن نصرح بأن نظام الكوتات الجديد كان ناجحاً في ضمان تمثيل متساوٍ نوعا ما بين الرجال والنساء ضمن الجيل الأول من أعضاء المجالس البلدية المنتخبين بشكل ديمقراطي، ويظهر ذلك جلياً بكون 47% من المرشحين الفائزين هن من الإناث.[4] وبالرغم من أنه من المبكر جداً أن نقيم تأثير هذه الزيادة في تمثيلية الإناث على السياسة والحوكمة، إلّا أن الكوتات القائمة على الجنس أظهرت عبر العالم مجموعة متنوعة من التأثيرات الإيجابية ، بما في ذلك تعزيز إقبال الناخبين، وتحسين الآتي: تعليم الفتيات وطموحاتهن المهنية، فعالية الحوكمة المحلية وشكل المنافع العامة المقدمة، نوعية ممثلي الذكور.[5]

ومع ذلك، في تونس، كان أثر الكوتات على جودة التمثيل المحلي محلاً للتكهن والنقاش. وقد أعرب العديد من السياسيين والخبراء ومراقبي الانتخابات عن شكوكهم في قدرة الأحزاب والمستقلين على توظيف عدد كافٍ من النساء المؤهلات في قوائمهم. فإذا كانت أسماء المرشحات الإناث مجرد "تعبئة عشوائية" وقليلة القيمة، فهل سيؤثر هذا على أداء البلديات؟ في ظل غياب الأدلة المنتظمة، لاتزال التأكيدات حول مدى ملائمة المرشحات سردية إلى حد كبير. ولكننا قد تمكنا باستخدام البيانات الجديدة من الدراسة الاستقصائية حول مرشحي الانتخابات البلدية (LECS)[6]، من توفير دليل جوهري حول آثار الكوتات "المبنية على الجنس" على جودة الممثلين البلديين.

**بشكل عام، نجد أن المرشحات الإناث في عينتنا أكثر ثقافة وتعليماً وأكثر استعداداً للنظر في شَغل مناصب سياسية على المستوى الوطني مستقبلاً من المرشحين الذكور. إلّا أنهنّ يمتلكن أقل خبراتلقيادية وسياسية.**[7] وفجوة الخبرة هذه تسلط الضوء على ما تواجهه النساء التونسيات من عوائق مستمرة تقف أمام تقلدهنّ المناصب السياسية والمجتمعية؛ فحتى خلال عهد بورقيبة - والذي شهد تطوراً قانونياً هاماً للنساء -مثلت الإناث 5% فقط من أعضاء المجالس البلدية في انتخابات 1975.[8]

وبالتالي، وبينما نجحت الكوتات في دفع النساء ذوات الإمكانيات العالية نسبياً إلى تقلد المناصب السياسية، إلّا أنّ هذا الجيل الجديد من القائدات - واللائي هنّ صغيرات السن أيضاً- يجد نفسه في وضع سيئ من حيث المكانة وتوفر بعض الموارد السياسية. سيؤدي التطبيق المستمر للكوتات المبنية على الجنس إلى سدّ هذه الفجوة جزئياً، وذلك عن طريق تعيين المزيد من النساء في مناصب سياسية ومجتمعية، تساعدهم على اكتساب الخبرة العملية. ومع ذلك، فهناك حاجة إلى المزيد من الدعم المستهدف لـ (1) ضمان حصول النساء المنتخبات في المجالس البلدية للعام 2018 على الموارد التي يحتجن إليها للاستفادة من إمكانياتهنّ الكاملة أثناء شغلهنّ لهذه المناصب، ولـ (2) توفير المزيد من الفرص للنساء والفتيات داخل السياسة وخارجها؛

---

[4] الأمم المتحدة للمرأة المغاربية."تقدم تاريخي في تونس: 47 ٪ من المنتخبين من الإناث في الانتخابات البلدية." https://goo.gl/HfS2Mq.

[5] طالع: دي باولا، ام وآخرون. 2014. "تأثير الكوتات المبنية على الجنس على المشاركة الانتخابية: دليل من البلديات الإيطالية." المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي، *35*؛ بيمان إل وآخرون. 2012. "القيادة النسائية تزيد من طموحات الفتيات ومن لتحصيلهن العلمي: تجربة سياسة في الهند." سيانس، *335 (6068)*؛ براغا، إم. وسكيرفيني إف. 2017. "أداء السياسيين: تأثير الكوتات المبنية على الجنس." المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي، *46*؛ تشاتابودهاي، آر. ودوفلو، إي. 2004. "النساء كصانعات سياسة: دليل من تجربة السياسة العشوائية في الهند." إيكونوميتريكا، *72* (5)؛ وبيزلي، تي، وآخرون، 2017. "الكوتات المبنية على الجنس وأزمة الرجل العادي: النظرية والدليل من السويد." المجلة الاقتصادية الأمريكية، *107* (8).

[6] طالع بلاكمان، اي.، كلارك، جاي.، وشاشماز، اي. 2018. "إليكم دراسة حول مرشحي الانتخابات المحلية (LECS) في تونس." ملخص السياسة الدولية للديمقراطية، متاح على https://goo.gl/Hks3Gt.

[7] كما هو موضح في دراسة بلاكمان، وكلارك، وشاشماز (2018) فقد تم تصميم عينة (LECS) لتشمل عدداً متساوٍ من الرجال والنساء. إلّا أنّ معدل الاستجابة بين المرشحات الإناث كان أقل بقليل من مما هو لدى الذكور، لذلك تألفت العينة النهائية من 54 بالمئة من الذكور، و46 بالمئة من الإناث. وبالتالي، وعلى الرغم من أنّ النتائج المقدمة هنا يجب أن تمثل وبشكل واسع الفروقات بين الجنسين عبر جميع مرشحي المجالس البلدية، يختلف المستجيبون وغير المستجيبين بطرق بليغة تحدّ من القدرة على تعميم النتائج على السكان على نطاق أوسع. فعلى سبيل المثال، إذا كانت النساء المؤهلات بشكل أفضل أكثر قابلية للإجابة على استبياننا من النساء الأقل تأهيلا - وهو سيناريو معقول - فهذا يعني أن نتائجنا تقلل من حجم فجوة الخبرة بين المرشحين والمرشحات.

[8] بين أتشور، واي. و موسى، إف. 1977. " الإصلاحات، والانتخابات البلدية والخطاب اللامركزي في تونس "دليل شمال إفريقيا. https://goo.gl/JvfhKt.

للانخراط في الحياة العامة، وتطوير المهارات القيادية الرئيسية لديهن. ومن خلال هذه الإستراتيجية المزدوجة، قد تستطيع تونس التخلص من فجوة الخبرة للأجيال القادمة من القيادات النسائية.

## النتائج الرئيسية

### 1. بشكل عام المرشحات الإناث أكثر ثقافة وتعليماً من المرشحين الذكور عبر البلديات والمناصب في القوائم.

في عينة LECS، التحق 82 بالمئة من المرشحات الإناث بالجامعة، مقارنة بـ 69% من المرشحين الذكور (طالع الشكل 1). ويُعزى هذا الاختلاف بشكل جزئي لحقيقة أن المرشحات الإناث كنّ أصغر سناً من المرشحين الذكور – كان متوسط أعمارهنّ 36 عاماً، مقارنة بـ 45 عاماً للذكور- وترتبط مرحلة الشباب بشكل إيجابي بالمستوى التعليمي.[9] فحتى مع مراعاة العمر وغيره من الارتباطات مثل: الدخل ونوع القائمة، تظل الميزة التعليمية للمرأة ذات دلالة إحصائية.

**الشكل *1***

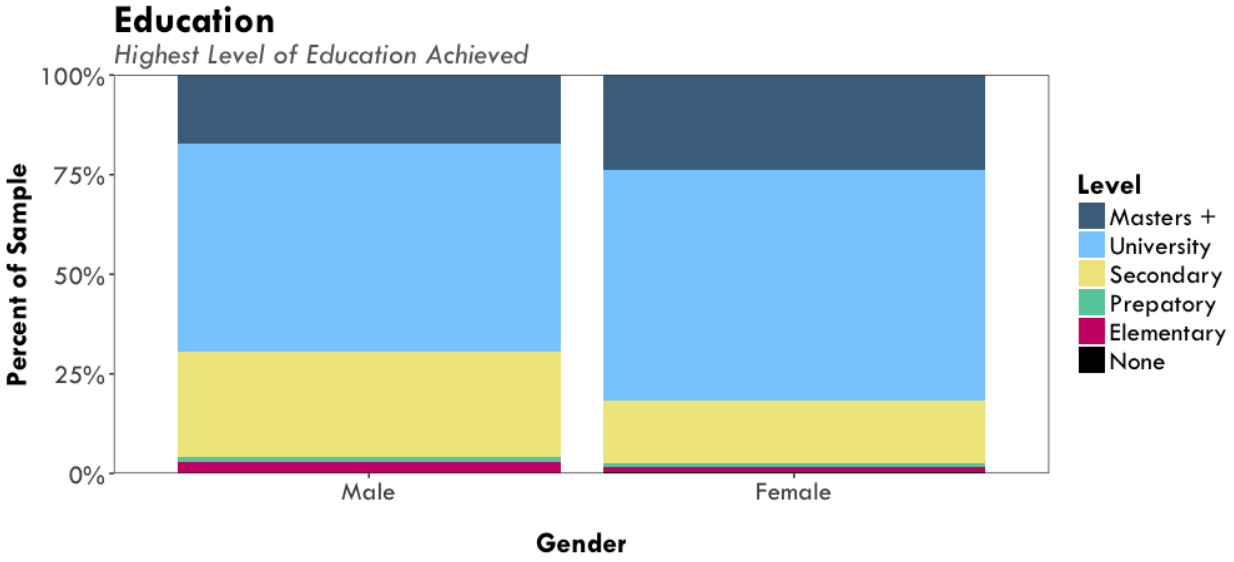


وبالتعارض مع المعتقد السائد بأنّ المرشحات الإناث ذوات الرتب الأقل كنّ أقل تأهيلاً من نظرائهنّ من الذكور، نجد تفاعلاً سلبياً وذا دلالة إحصائية بين الجنس والرتبة.[10] بالرغم من أن الموقع في القائمة بشكل عام مرتبط إيجابياً بالتعليم، هذا يعني – الكل غير قابل للمقارنة- أنّ **المرشحات الإناث ذوات الرتب الأقل كنّ مؤهلات أكثر من المرشحين الذكور ذوي الرتب الأقل**

[9] للمزيد من التحليلات بخصوص عمر المرشحين في انتخابات 2018، طالع بلاكمان، اي.، وشاشماز، اي.، وكلارك، جاي. 2018. " انقسام الأجيال في الانتخابات المحلية التونسية 2018: ما مدى اختلاف المرشحين الشباب؟" ملخص السياسة الدولية للديمقراطية.

[10] في انحدارات المربعات العادية الصغرى (OLS)، يكون التفاعل بين جنس المرشح ورتبته كبيراً يصل إلى مستوى 99.9 بالمئة، مع مراعاة نوع القائمة (النهضة، النداء، الاستقلال، وغيرها)، وعمر المرشح، ودخل المرشح، وعدد المقاعد في المجلس البلدي، وسجل سكان البلدية، والمنطقة. فهذه (إلى جانب التعليم) كانت ضوابط قياسية أستخدمت طوال التحليل في هذا الملخص.

(طالع الشكل 2). والعكس صحيح، فمن المرجح أكثر أن يمتلك المرشحون الأقرب إلى صدارة القائمة من الذكور والإناث شهادات جامعية.

الشكل **2**

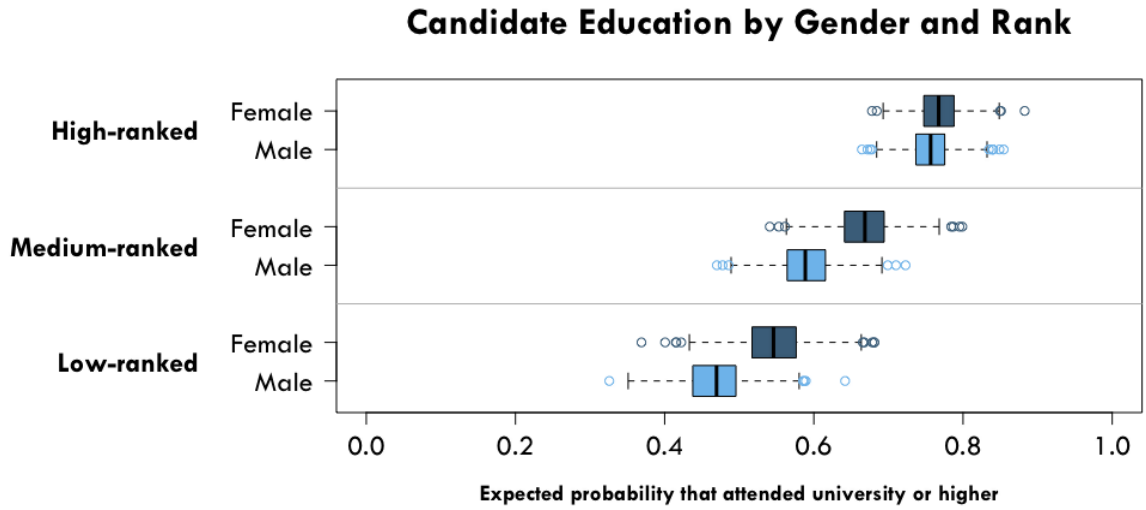


يُظهر الشكل 2 الاحتمال المتوقع – حيثُ يعني الرقم صفر الاستحالة والرقم 1 التأكد واليقين – لكون المرشح/ المرشحة ضمن مجموعة البيانات لدينا قد التحق/ التحقت بالجامعة أو ما أعلى منها، بناءً على التفاعل بين جنسه/ جنسها وموقعه/ موقعها في القائمة، وبعد مراعاة ارتباطات أخرى تتعلق بتعليم المرشح/ المرشحة. والمرشحون ذوو "الرتب العُليا" هم الموجودون في الثلث الأعلى من القائمة (مثال: المواقع 1 – 4 في قائمة تتكون من 12 موقعاً)، أمّا المرشحون ذوو "الرتب المتوسطة" فهم الموجودون في الثلث الأوسط من القائمة (مثال: المواقع 5 – 8 في قائمة تتكون من 12 موقعاً)، بينما المرشحون ذوو "الرتب الدُنيا" فهم الموجودون في الثلث الأخير من القائمة (مثال: المواقع 9 – 12 في قائمة تتكون من 12 موقعاً).

## 2. لدى المرشحات الإناث رغبة أكبر في الترشح للمناصب العُليا في المستقبل.

عند سؤالهنّ عن مدى رغبتهنّ في الترشح للانتخابات البرلمانية في عام 2019 أو 2024، أفاد 62 بالمئة من المرشحات الإناث في عينتنا بأنهنّ يفكرنّ "بالتأكيد" في الترشح للبرلمان، أو أنهنّ سيقمنّ بذلك "إذا أتيحت لهنّ الفرصة"، مقارنة بـ 42 بالمئة من المرشحين الذكور. (طالع الشكل 3)

الشكل **3**

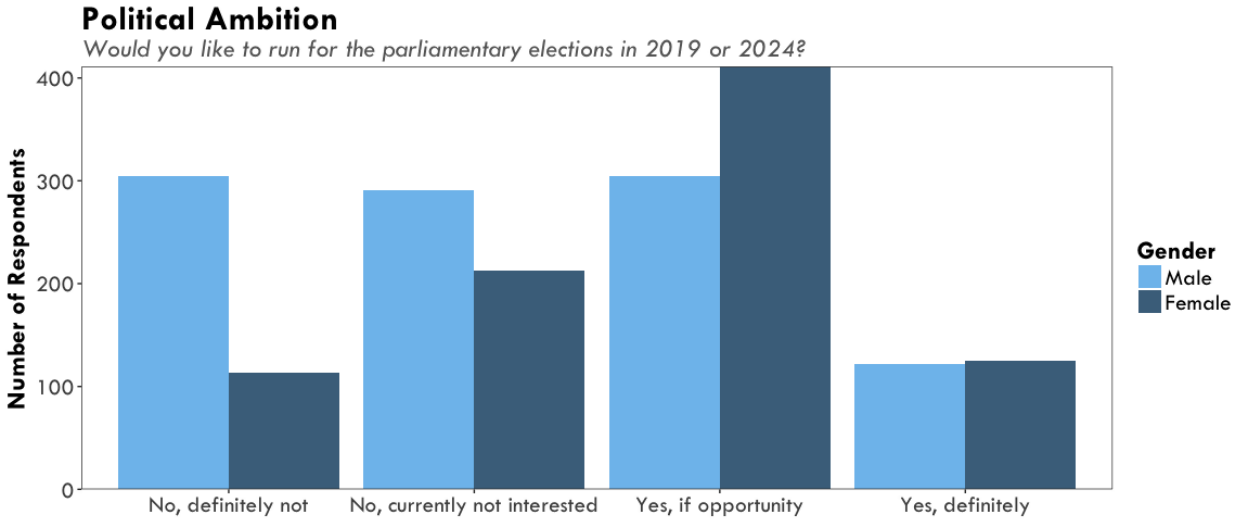


**تتناقض هذه النتيجة مع الرأي العام القائل بأن العديد من المرشحات دخلت أسماؤهنّ القوائم عشوائياً لـ "تعبئتها فقط" دون أن يكنّ مهتمات بالسياسة بصورتها المهنية**. وكما هو الحال مع الفجوة التعليمية، يمكن تفسير ذلك جزئياً بحقيقة أن المرشحات الإناث أصغر سناً- في المتوسط - من المرشحين الذكور، مع وجود فرص عمل طويلة محتملة أمامهنّ. وحتى مع مراعاة العمر والمتغيرات الأخرى، نجد أن النساء ما زلن يحرزن درجات أعلى في مقياس الطموح هذا. وبشكل عام، تمتد هذه العلاقة الإيجابية بين الجنس والطموح في داخل البلديات وعبرها.

### 3. على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم لدى المرشحات وحماسهنّ تجاه السياسة، إلّا أنهنّ يفتقرن إلى الخبرات الحكومية السابقة.

مثلت انتخابات 2018 انفتاحاً غير مسبوق للمجال السياسي في تونس، وافتقر العديد من المرشحين فيها إلى الخبرات الحكومية السابقة. وبشكل عام، شغل 22 بالمئة فقط من المرشحين في العينة سابقاً مناصب بلدية أو إدارية عامة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني (انظر الشكل 4)

الشكل ***4***

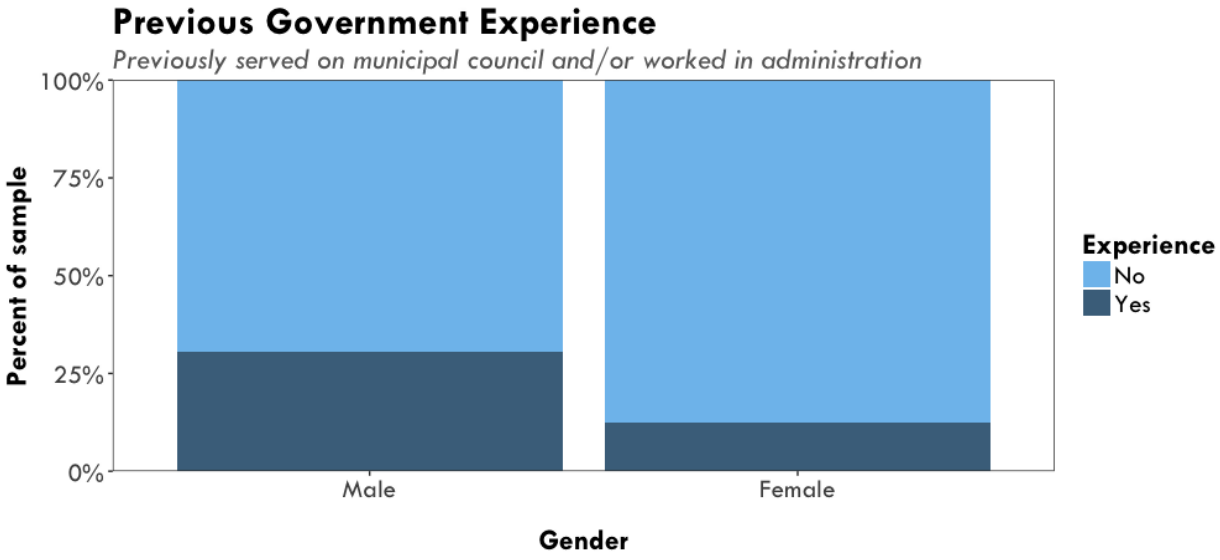


**ومع ذلك تمتلك النساء في عينتنا، في المتوسط، أقل خبرة حكومية مقارنة بالرجال:** فـ 12,5 في المئة فقط من المرشحات شغلن مناصب بلدية أو إدارية، مقارنة بـ 31 في المئة من المرشحين الذكور. ويعزى ذلك جزئياً إلى اختلاف السن - فالنساء أصغر سناً وبالتالي من غير المرجح أن يكن قد تحصلن على وظائف كاملة، وبشكل عام كان احتمال عملهنّ أقل (طالع الشكل 5).

الشكل ***5***

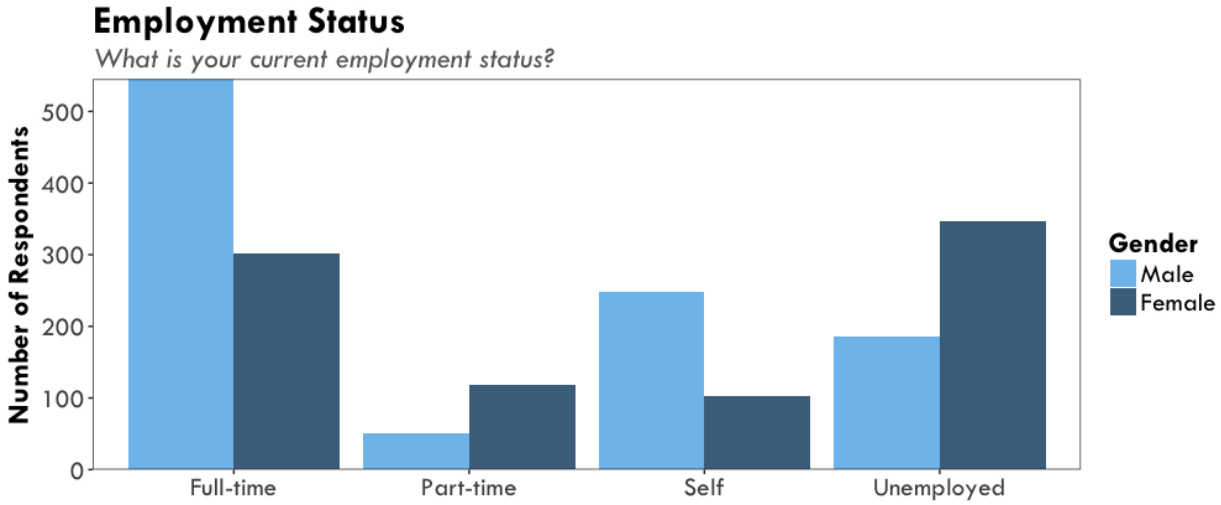

في الواقع، من المرجح أن يكون سبب بطالة المرشحات الإناث هو أنهنّ لا يزلن في مرحلة الدراسة أو لا يزلن يبحثن عن عمل، بينما يعتبر التقاعد سبب بطالة المرشحين الذكور (طالع الشكل 6). ومع ذلك، تبقى فجوة الخبرة بين الجنسين ذات دلالة إحصائية مع مراعاة العمر، والرتبة، والتعليم، والدخل، وسكان البلدية، والمنطقة.

الشكل 6

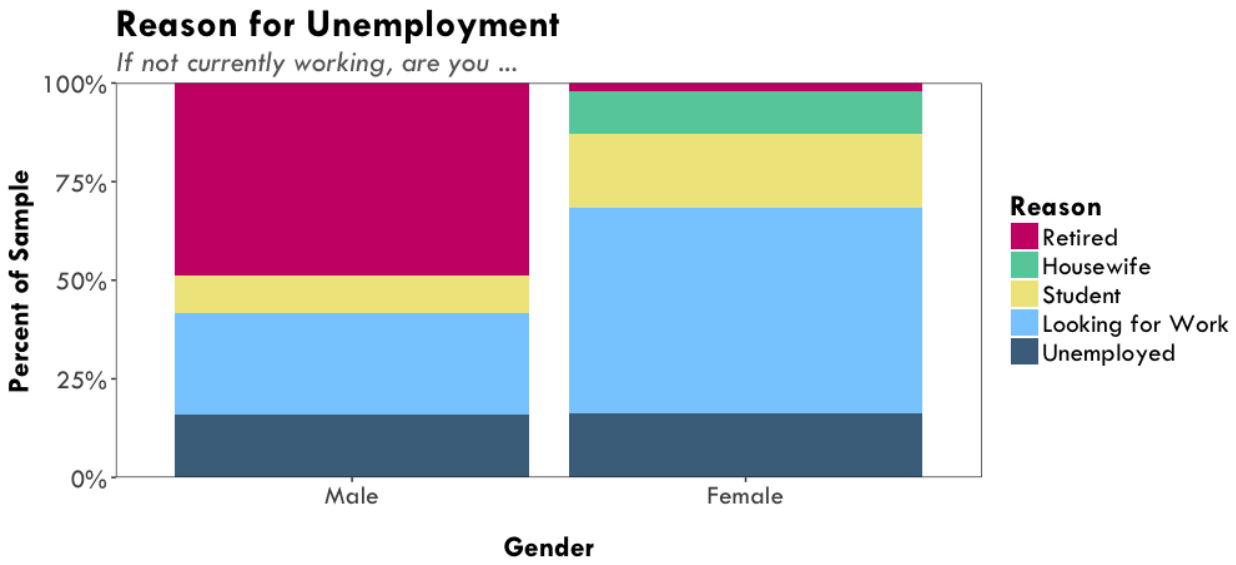


ومع ذلك، لا تتوزع مستويات الخبرة الحكومية المنخفضة بين النساء بالتساوي بين الأحزاب داخل العينة. فإن نظرنا إلى نسبة المرشحين ذوي الخبرة في كل نوع من أنواع القوائم، فإن أكبر فجوة بين المرشحين الذكور والإناث في العينة لدينا توجد في قوائم النهضة، حيث يمتلك 36 في المئة من المرشحين الذكور خبرة حكومية سابقة، مقارنة بـ 12 في المئة فقط من المرشحات الإناث. أمّا أصغر فجوة فتوجد في قوائم نداء، حيث يمتلك 33 في المئة من المرشحين الذكور خبرة حكومية سابقة، مقارنة ب20 في المئة من المرشحات الإناث (طالع الشكل 7).

الشكل 7

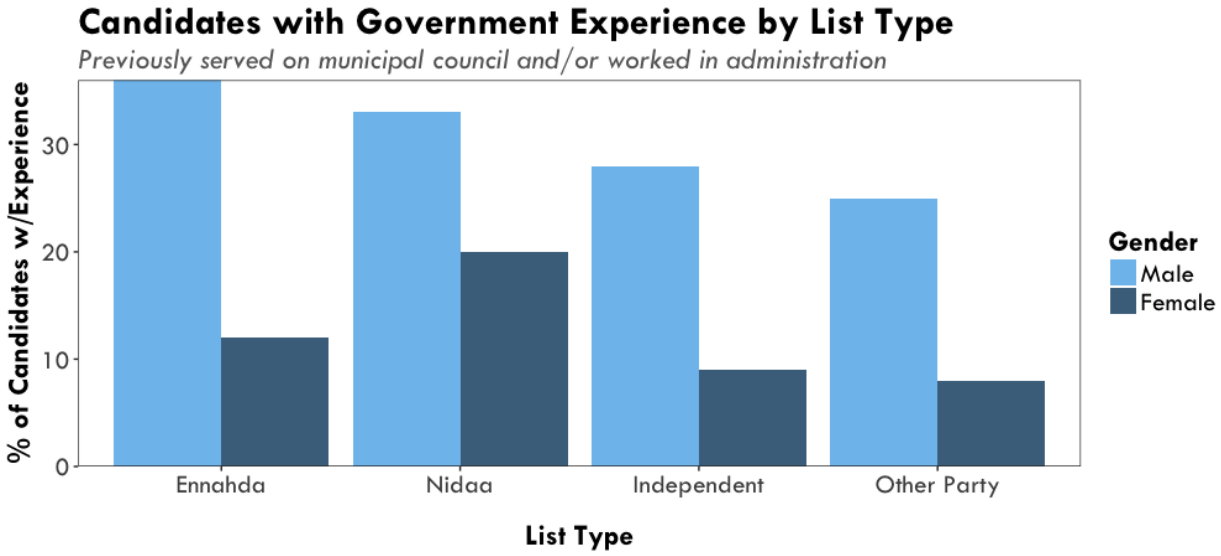


ومع ذلك، ومع مراعاة المتغيرات الأخرى المرتبطة بالخبرة ونوع القائمة على حدٍ سواء - بما في ذلك: العمر، والتعليم، والدخل، والرتبة، وحجم البلدية، والمنطقة- نجد أن الفجوة بين الجنسين تكاد تختفي في قوائم النداء والقوائم المستقلة، ولكنها لا تزال قائمة في قوائم النهضة (طالع الشكل 8). [11] وعلى أي حال، فإن احتمالية أن يمتلك المرشح الذكر في قائمة النهضة خبرة سابقة في العمل الحكومي تزيد عن خبرة المرشحة الأنثى في قائمة النهضة بـ 12,9 نقطة مئوية.

الشكل 8

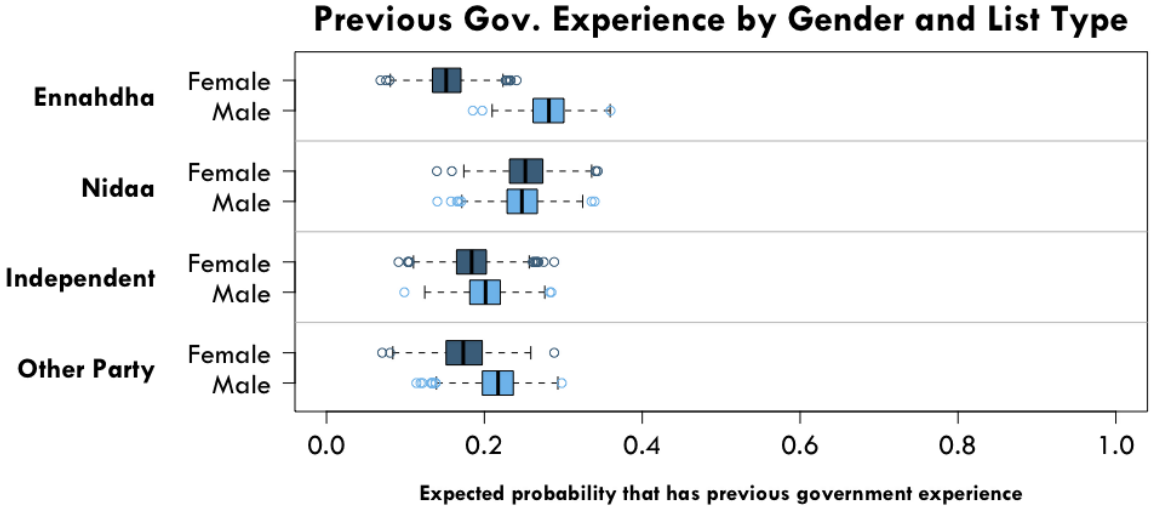


يُظهر الشكل 8 الاحتمال المتوقع – حيثُ يعني الرقم صفر الاستحالة والرقم 1 التأكد واليقين – لامتلاك المرشح ضمن مجموعة البيانات لدينا خبرة حكومية سابقة، بناءً على التفاعل بين الجنس ونوع القائمة، وبعد مراعاة الارتباطات الأخرى لخبرة المرشح، بما في ذلك العمر، والتعليم، والدخل، والرتبة، وسكان البلدية، والمنطقة.

[11] لمعرفة المزيد حول الفروقات بين المرشحين من قوائم الأحزاب والقوائم المستقلة، طالع ملخصنا القادم: شاشماز / اي.، وبلاكمان، اي.، وكلارك، جاي. 2018. "ثلث أعضاء المجالس البلدية الجديدة في تونس هم من قوائم مستقلة. ما مدى استقلاليتهم؟" ملخص السياسة الدولية للديمقراطية.

### 4. إضافة إلى ذلك، تُظهر المرشحات الإناث مستويات أقل من المشاركة في الأنشطة السياسية والقيادية وفي الحياة المدنية بشكل عام.

يظهر مستوى الخبرة المتدني للنساء في العمل الحكومي متوازياً مع عدد من المؤشرات الأخرى المرتبطة بالخبرة السياسية العامة. فعلى سبيل المثال، **حققت المرشحات الإناث أيضاً درجة أقل في مؤشر المشاركة السياسية**. وفي عينتنا، 63 بالمئة فقط من المشاركات الإناث أفدن بأنهنّ قد قمن بواحد أو أكثر من سلسلة النشاطات السياسية [12]في السنة الماضية، مقارنة بـ 82 بالمئة من المشاركين الذكور. (طالع الشكل 9)

الشكل **9**

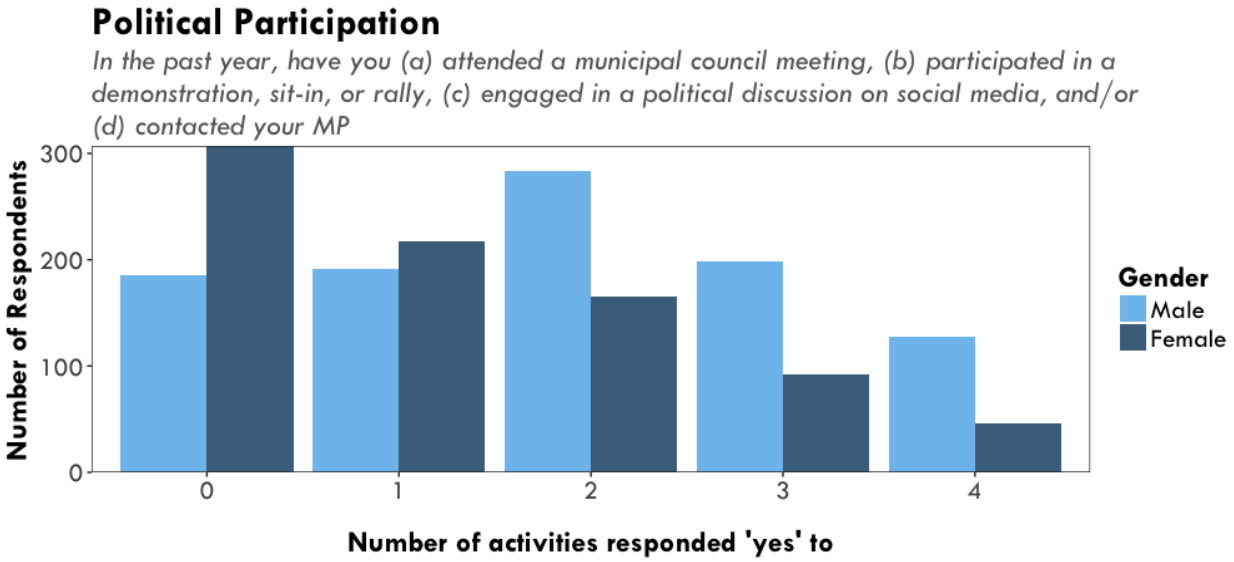


وعلاوة على ذلك، تُظهر بيانات LECS **أنّ احتمال كون المرشحات الإناث عضوات في منظمات وجمعيات مدنية** كان أقل مقارنة بنظرائهن من الذكور (طالع الشكل 10). هذه المنظمات من شأنها أن تعزز المهارات والخبرات القيادية، وأن توفر أيضاً شبكات قادرة على تشجيع ودعم المشاركة والتعبئة السياسية. وبصورة مشابهة، **تقل احتمالية مشاركة المرشحات الإناث في الأنشطة القيادية المتعلقة بالمناصب السياسية** ـ مثل البحث، أو التحدث أمام الجمهور، أو جمع التبرعات، أو التوظيف، أو التخطيط للفعاليات ـ كجزء من وظيفتهن أو بشكل طوعي.

[12] لوصف مفصّل حول هذا وغيره من المقاييس، طالع بلاكمان، اي.، كلارك، جاي.، وشاشماز، اي. 2018. "إليكم دراسة حول مرشحي الانتخابات المحلية (LECS) في تونس." ملخص السياسة الدولية للديمقراطية، متاح على https://goo.gl/Hks3Gt.

الشكل ***10***

**لربما وكنتيجة لمستويات المشاركة المتدنية، كان أداء المرشحات الإناث أسوأ بقليل في اختبار المعرفة السياسية** المصمّم لقياس المعرفة الأساسية حول السياسات المحلية والإقليمية والوطنية (طالع الشكل 11). إذ حققت المرشحات الإناث بالمتوسط 1,4 نقطة من أصل ثلاث نقاط، بينما حقق المرشحون الذكور بالمتوسط 1,8 نقطة.

الشكل ***11***

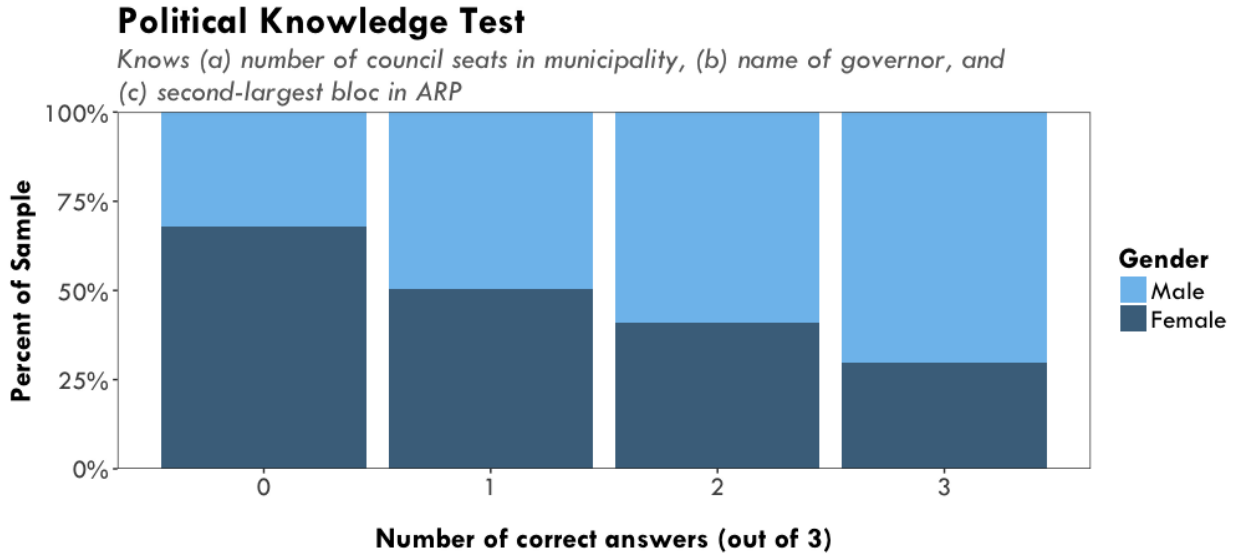


فيما يتعلق بالقدرة الإجمالية، تظهر نتائجنا أنّ المرشحات الإناث - وبحكم المستويات الأعلى من التعليم والعمر والحماسة تجاه تقلد مناصب سياسية في المستقبل - قد يكون لديهن إمكانيات متشابهة مع المرشحين الذكور. ومع ذلك ، بالمقارنة مع نظرائهن من الذكور، فإن العديد منهنّ يتمتعن بمستويات أقل من الخبرة الحكومية السابقة والمشاركة في الحياة السياسية والتنظيمية.

## الآثار المترتبة على السياسة

لقد نجحت الكوتات متكافئة الجنس وبشكل كبير في زيادة عدد النساء المشاركات في السياسة في تونس، وبالتالي شكلت قفزة هائلة إلى الأمام في محاولة معالجة الفجوة طويلة الأمد في التجربة السياسية النسائية. وعلاوة على ذلك، فإنّ امتلاك الممثلات من الإناث تجربة أقل نسبياً، لا يعني بالضرورة أن أداءهنّ سيكون أسوأ بالمقارنة مع نظرائهنّ الذكور. ففي الهند، وعلى سبيل المثال، أظهرت إحدى الدراسات الجديرة بالملاحظة أن القيادة النسائية لها أثر إيجابي على مخرجات السياسة لدى النساء، بغض النظر عن كونهن أقل تعليماً وخبرة وثراء ممن سبقهنّ من القادة (معظمهم من الذكور).[13]

ومع ذلك، وفي حين أنّ LECS تقدم دليلاً على أن المرشحات لم يكنّ مجرد "تعبئة عشوائية " لهذه القوائم، فإنها تسلط الضوء أيضاً على حاجة صناع السياسة والجهات الفاعلة غير الحكومية للنظر إلى ما يتعدى التكافؤ العددي. فمع نجاح الكوتات الموجودة، ينبغي أن تكون الخطوة التالية هي ضمان حصول المرشحات المنتخبات حديثاً على الموارد التي يحتجنها لتحقيق النجاح.

وكما أشار آخرون،[14] ستتطلب فترة ما بعد الانتخابات مجهودات كبيرة لبناء قدرات الآلاف من أعضاء المجالس البلدية الجدد والذين يفتقرون إلى الخبرة السابقة - كما تُظهر بياناتنا، سيكون العديد من هؤلاء الأعضاء من النساء. وقد تشمل المجهودات: أنشطة التطوير المهني المصممة لتعزيز الكفاءات الأساسية ذات الصلة بالحوكمة البلدية، وكذلك مساعدة العضوات الجدد في التغلب على عجز القوة الذي قد ينجم عن التداخل بين جنسهنّ، والافتقار النسبي إلى الخبرة الحكومية، وأعمارهنّ الأقل من المتوسط. ومن المحتمل أن تكون هذه الديناميكية قد وُجدت بالفعل خلال فترة الحملة نفسها، فبالرغم من التكافؤ في مواقع القائمة، أفادت النساء في عيّنتنا بأنهنّ قد لعبن دوراً في إعداد قوائمهن ولكن بنسبٍ أقل من الرجال، (طالع الشكل 12).

**الشكل *12***

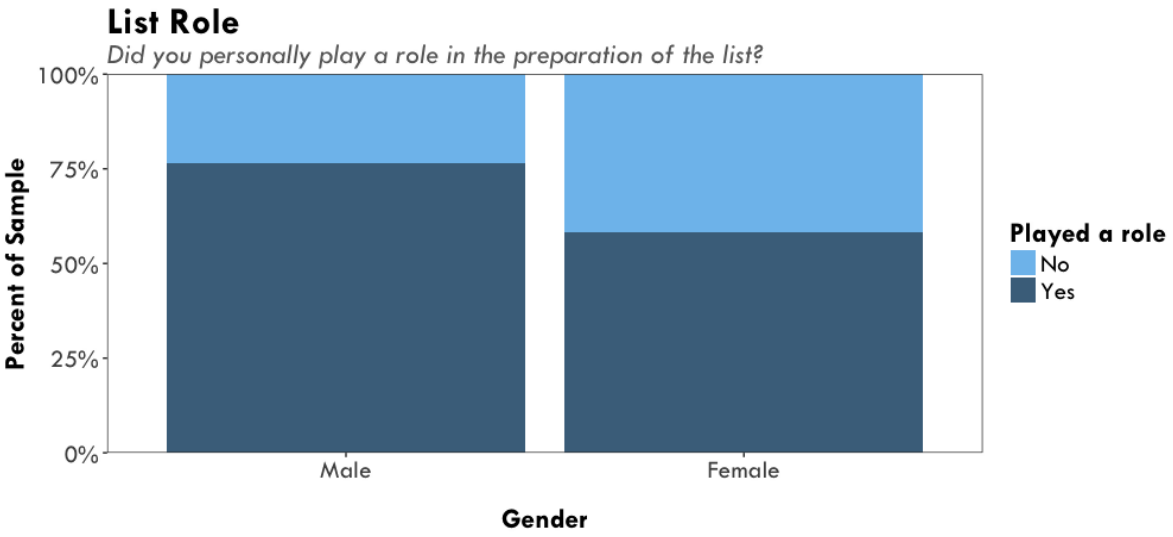


[13] تشاتوبادهياي، آر.، ودوفلو، إي. 2004. "النساء كصانعات سياسة: دليل من تجربة السياسة العشوائية في الهند" إيكونوميتريكا 72 (5).

[14] بيركس، أس.، ومواشر، إم. 2018. " اللامركزية في تونس: تمكين المدن، وإشراك الناس. "مركز كارنيغي للسلام الدولي. https://goo.gl/X5io2V.

إضافة إلى ذلك، تسلط هذه الدراسة الضوء على الحاجة إلى مواصلة تحطيم الحواجز التي لا تزال تمنع أو تثبط النساء عن تقلد المناصب السياسية والقيادية في تونس. لذا، ينبغي ألا تركز الجهود الرامية إلى دعم بناء القدرات والتطوير المهني على النساء اللواتي تم انتخابهنّ مؤخراً وحسب، بل على النساء من عموم السكان أيضاً. فتعزيز المشاركة والقيادة السياسية والاجتماعية بين النساء التونسيات على نطاق أوسع سيساعد في توفير مجموعة أكثر خبرة من المرشحين والقادة المستقبليين في السنوات قادمة.

# نبذة حول المؤلفين

**ألكساندرا بلاكمان** هي طالبة دكتوراه في جامعة ستانفورد، وتركز في أبحاثها على التطور السياسي في تونس بكونها مستعمرة فرنسية، وكذلك على السلوك السياسي في الشرق الأوسط المعاصر. وقد أجرت أبحاثاً ميدانية في كل من تونس ومصر وفرنسا. وقبل التحاقها بستانفورد، كانت ألكساندرا زميلة في مركز الدراسات العربية في الخارج (CASA) في مصر (2010 - 2011)، وزميلة مستجدة في برنامج الديمقراطية، وبرنامج سيادة القانون وبرنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (2011 - 2012).

**جوليا كلارك** هي طالبة دكتوراه للعلوم السياسية المقارنة والمنهجية في جامعة كاليفورنيا، سان دييغو (UCSD)، وتركز في أبحاثها على الديمقراطية والتنمية غير المتساوية في البلديات التونسية بعد الثورة. وفي السابق عملت في مركز التنمية العالمية (CGD) وهي مستشارة لدى البنك الدولي لتحديد مجموعة الهوية من أجل التنمية (ID4D). كلارك حاصلة على درجة الماجستير في الحوكمة والتنمية من معهد الدراسات التنموية (IDS) في جامعة ساسكس، وعلى درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية واللغة الأسبانية من جامعة تافتس.

**آيتوغ شاشماز** هو طالب دكتوراه في جامعة هارفرد. ويعمل الآن على إنجاز مشروع أطروحته، والتي تدرس التحديات الواقفة أمام بناء الأحزاب في دول الشرق الأوسط المطلة على البحر المتوسط، وبشكل خاص تونس، وتركيا، والمغرب. يشارك شاشماز في مشاريع بحثية حول محددات جودة الرعاية الصحية الأولية في لبنان، وعمليات اللامركزية والتصميم المؤسسي للحوكمة المحلية في تونس، وتفويض السلطات البلدية في الحوكمة الريفية في تركيا. هو حاصل على شهادات في العلوم السياسية من جامعة بوغازيتشي، ومن كلية لندن للاقتصاد، وجامعة براون. وقبل بدئه في تحصيل درجة الدكتوراه، عمل آيتوغ كمحلل لسياسة التعليم في مبادرة إصلاح التعليم، وهي مبادرة بحثية، في تركيا، حيثُ قام بإجراء عدة مشاريع بحثية بالتعاون مع وزارة التعليم الوطني في تركيا، واليونيسف، والمؤسسة التركية للمتطوعين في مجال التعليم.